الجلسة الأولى

ملخص الفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامى
الملكية والتكافل الاجتماعى

ملخص الفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامي

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

سيقوم بتقييم هذه الورقة الأستاذ الدكتور/ عبدالحميد الغزالى[1] ونرجو إن شاء الله أن نستفيد بما سوف يقدمه فى ورقته من أفكار ومبادئ وأمور تتصل بالفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامى.

الأستاذ الدكتور/ عبدالحميد الغزالى تفضل.

الدكتور/ عبدالحميد الغزالى:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ...

أما بعد

قبل أن أبدأ كلمتى الموجزة والمختصرة أود أن أشير إلى التقليد الإسلامى الذى يبدأ بـ «بسم الله» فالإسلام لا يعرف طقوسا أو كهنوتا وإنما هو دين العمل، ونحن نقول - كإسلاميين - إن أى عمل لايبدأ بسم الله فهو ناقص، ليس بسبب الاستكمال اللفظى للبسملة وإنما لأن بداية العمل باسم الله يعنى مراقبة الخالق تبارك وتعالى فيما نعمل، مراقبة ذاتية - ومن هنا يتوخى المسلم الحق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة فيما يعمل - ولهذا نبدأ عقيديا باسم الله - ذلك لأن الإسلام جاء ليؤكد العمل قبل القول، وأنتم ، كما تعلمون شعوبنا وشعبكم تتكلم كثيراً، ولا نعمل إلا أقل القليل. فهذه قيمة إسلامية مهملة، وهى أحد أهم أسباب تخلف مجتمعاتنا الإسلامية، وأحد أهم أسباب مشاكلكم الاقتصادية. الإسلام جاء لتأكيد أن يقترن القول بالعمل بل لتأكيد أن يكون العمل سابقا للقول هذه واحدة.

---

(١) الدكتور/ عبد الحميد الغزالى - أستاذ الاقتصاد الإسلامي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - كما أنه مدير أحد مراكز الاقتصاد الإسلامي الهامة فى مدينة القاهرة وعلى علاقة بمجموعة من البنوك الإسلامية الرئيسية، لذا فهو خبير فى مسائل الاقتصاد الإسلامى علما وعملا، فكرا وتطبيقا.

الملاحظة الأولى:

لتسمحوا لى أولاً بالتعليق على ما طرح من محاولات جادة لرفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المعاصر عن طريق تحديث الزراعة، وعن طريق التصنيع الجاد، وعن طريق استخدام كفء للموارد، خاصة الموارد البترولية، وعن طريق استثمار شامل بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى، ولكنه لم يحدد كيف؟ وهنا، أود أن أقول باطمئنان وثقة وتواضع، إن مشروعنا الإسلامى يركز على محاولة التوازن بين الكفاءة الاقتصادية من ناحية، والاعتبارات الاجتماعية من ناحية أخرى، وبالتالى هو مسيس وترضية للاتجاه الرسمى، ولعدم فعاليته أقول إن السيد محافظ موسكو قد أكد أن جوهر الاتجاه الراديكالى يكمن فى نظام الملكية، وأيضا فى قابلية العملة للتحويل، لأن الاتجاه الراديكالى يعنى نبذ القديم والأخذ باقتصاديات السوق. وركيزتا اقتصاد السوق هى ملكية خاصة وعملة قابلة للتحويل. ومن هنا يقدم اقتصاد السوق الحافز المادى من ناحية والكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى، وهنا أقف وقفة وأقول إن اقتصاد السوق يعد صورة وضعية مكبلة بكثير من المشكلات، خلافا للاقتصاد الإسلامى العملى الذى طبق فعلا. وعندما طبق تطبيقا صحيحا حقق أعلى معدلات من الرفاهية المادية بمقاييس هذا العصر. ثم نجد القانون السوفيتى يحدد ٢٠٠ روبيل للعامل صاحب المؤهل، لكن كيف تأخذ باقتصاديات السوق، وهى الوقت ذاته تحدد للمنتج الخاص أو صاحب العمل حدا أدنى ماذا تفعل إذا كان هذا الحد الأدنى المحدد أقل من إنتاجية العامل، وأنت تعطى للمنتج أو صاحب العمل حق فصل العامل أو الإبقاء عليه.

هذه إشكالية يتعين أن نعالجها، هذه الإشكالية أيضا عالجناها وفقا للمشروع الإسلامى بعملية، وتحديد وضوح شديدين، كما سنفصل إن شاء الله عندما نتكلم عن العمل.

مسألة الملكية عولجت تماما فى المشروع الإسلامى بوضوح، سواء الملكية العامة أو ملكية الدولة أو القطاع العام، أو الملكية الخاصة كأساس أو كجوهر نظام الملكية فى النظام الإسلامى.

أيضاً عندما تكلم السيد نائب محافظ البنك المركزى أو بنك الدولة كانت مشكلته فى : كيف يمكن أن نأخذ باقتصاديات السوق مع عدم تحرير العملة؟ وفى الواقع لم يجب على هذا السؤال، وأكد على أن القضية هى قضية تكلفة طبع روبيل جديد .

لا أتصور كاقتصادى، واقتصادى نقدى بالأساس، أن القضية فى الواقع هى قضية تكلفة طبع، وإنما قضية إدارة للعرض الكلى للنقود بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد ومتطلبات تنمية هذا الاقتصاد . وهذا جزء تصدى له المشروع الإسلامى بتطبيقية وتحديد واضحين.

هذه الملاحظة الأولى عما استمتعت به من الكلمات من السادة الضيوف.

الملاحظة الثانية:

هى بعض التعليقات الأساسية قبل أن أقدم الفلسفة العامة لعملنا كمجموعة بحث، والفلسفة العامة للمشروع الإسلامى.

كما تعلم وباختصار شديد ، منذ ست سنوات، حدثت حركتان فى العالم حركة إعادة البناء لجورباتشوف، وحركة التحول أو مزيد من التحول للقطاع الخاص لتاتشر هاتان الحركتان تحاولان أن تتجها وضعيا للفطرة الإنسانية بعد أن أكتشف أن الفطرة الإنسانية هى أساس أى تقدم، وأساس أى تنمية، وأساس أى حياة طيبة فى أى مجتمع إنسانى.

المشروع الإسلامى هو مشروع الفطرة الإنسانية كما سنفصل.

الملاحظة الثالثة:

وهذه نقطة فى الواقع حولها لبس كبير جدا فى أذهان غير الإسلاميين وهى سعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى وترشيده ومعدل الربح كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى وترشيده.

نحن كإسلاميين نعتبر سعر الفائدة من الربا المحرم، وسعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى شكك فيه المنظرون للنظام الرأسمالى ابتداء من كينز

وساموسلون، وسيمونز، ومنسكى، ويتنكن، وفريدمان، وآخرون، فريدمان يقول فى الثمانينات عن الاقتصاد الأمريكى: إننى أتساءل (أى فريدمان يتساءل) ما سبب التخبطات التى يعانى منها الاقتصاد الأمريكى؟ وهو يرد على تساؤله بالقول: إن هذا يرجع إلى التقلبات العشوائية فى سعر الفائدة.

أيضاً يقولون إن الربح هو الأساس لإدارة النشاط الاقتصادى. لديكم بروفيسور ليبرمان الذى نادى بضرورة إدخال حافز الربح على مستوى الوحدة الإنتاجية لرفع كفاءة الأداء على مستوى الوحدة الإنتاجية.

الإسلام يؤكد أن الربح هو (البرايم موفر) أو المحرك الأساسى لإدارة النشاط الاقتصادى. لابد من الحافز المادى للإنسان لكى ينجز ويعمل بكفاءة.

الملاحظة الأخيرة:

إستراتيجيات التنمية، سرنا قرابة نصف قرن وراء إستراتيجيات التنمية الوضعية. ولتسمحوا لى أن أعدد بعضها: الدفعة القوية، الجهد الأدنى الحساس، الحاجات الأساسية إلى آخره، والنتيجة النهائية مزيد من التخلف الاقتصادى.

المشروع الإسلامى يقدم استراتيجية إنمائية متكاملة تضمن فى حدود قدرة البشر وإمكانيات البشر أن تحقق أعلى معدلات من الرفاهية المادية.

هذه بعض الملاحظات الأساسية التى حرصت أن أقدمها فى البداية لكم قبل أن أقدم الملامح الأساسية لمشروعنا الإسلامى، ليس كبديل وسطى بين الرأسمالية والاشتراكية. المشروع الإسلامى ليس بمتوسط حسابى بسيط بين الرأسمالية والاشتراكية، وإنما هو مشروع متميز ومتفرد بذاته لا يعقل أن نقول إن المشروع الإسلامى أخذ من الرأسمالية إيجابياتها، وأخذ من الاشتراكية إيجابياتها، لأن المشروع الإسلامى سابق للرأسمالية والاشتراكية، فكيف يأخذ المشروع السابق من المشروعات اللاحقة عليه؟

أيضاً. يتعين أن تفرقوا فى أذهانكم وفى حكمكم، على المشروع الإسلامى بين حال المسلمين وبين مشروعهم الإسلامى. حال المسلمين يرجع أساسا لبعدهم عن

هويتهم، أو مشروعهم الإسلامى، فلا يوجد تطابق بين حال المسلمين كدول متخلفة اقتصادياً واجتماعياً، وبين المشروع الإسلامى الذى يؤدى إلى نتيجة طبيعية، وهى التقدم الحقيقى فى شتى المجالات.

هذه هى الملاحظات التى حرصت أن أبديها لكم قبل أن أقدم الفلسفة العامة للمشروع الإسلامى، ولأول مرة فى حياتى العلمية، وهى ثلاثون عاماً أو أكثر، سوف أقرأ نص هذه الفلسفة، وهى عبارة عن صفحتين فقط تلخص أساسيات هذا المشروع، وأساسيات الجهد الذى بذل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من قبل فريق بحثى متكامل.

يقدم الإسلام، مستندا تماماً وبالكامل، إلى القرآن والسنة - كمصدرين أساسيين - مشروعاً حضارياً متكاملا وشاملا، يقوم بالانسان ومن أجل الإنسان، ويتسق تماما مع الفطرة الإنسانية والطبيعية الإنسانية ويحقق بقدرة الإنسان، وفى حدود استطاعة الإنسان، الحياة الطيبة الكريمة للإنسان. ليست الرفاهية المادية، وإنما الرفاهية الكلية، أى حياة طيبة كريمة، وتتمثل غاية هذا المشروع بكل تفصيلاته فى عبادة الخالق تبارك وتعالى، والتى تشمل فريضة إعمار الأرض، تنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع، تحقيقاً لطيب الحياة، وتوفيراً لتمام الكفاية، وليس حد الكفاف، وإنما حد الغنى لكل فرد يعيش فى كنف النظام، مسلماً كان أو غير مسلم، ولتحقيق هذه الغاية جمع هذا المشروع - أى المشروع الإسلامى - فى تناسق طبيعى وتوازن دقيق وتزاوج فطرى خلاق، وليست هذه ألفاظا وإنما معانى نقصدها، سوف تتضح فى تفاصيل مشروعنا، جمع بين الروح والمادة، وبين الأولى والآخرة، وبين الفرد والجماعة، وبين العبادات والمعاملات، مشددا على أن الأصل فى المعاملات أى فى الاقتصاد الحل أى أن النشاط الاقتصادى كله حلال إلا إذا اصطدم بنص إسلامى صريح أو موقف إسلامى واضح. وعملياً حقق هذا المشروع التناسق الفعال بين هذه العناصر مؤكداً على تكاملها لا تنافرها فى عدالة واعتدال، ودون إفراط أو تفريط، ومحددا أدوار العمل كما نحدده تفصيلا إن شاء الله عندما نتكلم عن العمل، وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء والمعايير العادلة لتوزيع الناتج، كما سنتكلم عن المكلية وكسب الرزق، ومانعا كل الممارسات الخطأ الممكن حدوثها إنسانيا، والتى

تعوق مسيرة المجتمع نحو حياة أفضل. إذ يقوم هذا المشروع بتصحيح لحظى واقعى عملى لكل ما يمكن أن يحدث من انحرافات من البشر، وممكن أن تحدث ووفقا لإجراءات محددة من التوجيه والمتابعة والمساءلة والثواب والعقاب. وعليه، يعالج المشروع الإسلامى كل صور الانحرافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مؤكدا التحريم الصريح والقاطع للقهر والاستبداد، والظلم والاستغلال، والرشوة والمحسوبية، والربا والغرر، والاحتكار والاكتناز، والتطفيف البخس، والإسراف والتقتير، والغش والتدليس، والتزوير والتزييف، والسرقة والنصب، إلى آخر صور القهر السياسى والتخريب الاجتماعى والفساد الاقتصادى.

كل ذلك، بطريقة عملية واقعية، ومن خلال تفصيلاته بالنسبة للملكية والعمل والتجارة والأسواق ... إلخ ومن ثم، يقوم هذا المشروع على أخلاقيات الإسلام كمتغير داخلى فى آلياته، ومحرك رئيسى لفعالياته ويتأسس المشروع كله كشرط لا غنى عنه لقيام المشروع أصلا على ركيزتين الحرية والعدل.

إن الإسلام جاء عمليا لتوفير مساحة مناسبة لحرية الإنسان وإحاطته بالعدالة، وبدون ذلك لا يمكن أن يقوم المشروع الإسلامى. هذان الشرطان أساسيان لتحقيق التفاعل الجاد والمشاركة الإيجابية لكل فرد فى حياة المجتمع وفى العمل على تغييرها نحو الأفضل وبالتالى يحقق المشروع - فطريا - مقاصده وأهدافه من حفظ ديناميكى إعمارى تنموى للدين وللنفس وللعقل وللنسل وللمال، حفظ للدين بحرية العقيدة حفظ للنفس بالعمل على توفير الحقوق المادية للإنسان والحقوق المعنوية بتربيته للإنسان حقيقية، حفظ للنسل بالعمل على تنميته كماً وكيفاً وأضع ثلاثة خطوط على (كماً وكيفاً)، حفظ للمال بتثمره تثميراً حقيقياً حلالا، وليس سحتا أو استغلالا. ولتحقيق غايته ومقاصده التفصيلية جعل المشروع الإسلامى العمل جزءاً من العبادة كما سنفصل العمل وضوابطه فى الشق الخاص بالعمل من مشروعنا التفصيلى.

كما جعل التكافل الاجتماعى من خلال الزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ركنا أصيلا من بنيان المجتمع كما سنفصل فى المالية العامة للدولة، دون أن نذكر

الزكاة. وإنما وضعنا الأصول الإسلامية فى صورة حديثة تقرب لكم وتمكنكم من إعمالها لديكم دون القول أنها زكاة أو إسلامية وأيضا من خلال المشاركة الشعبية من خلال نظام الشورى كأداة رئيسة لحياة سياسية سليمة.

وينطلق المشروع من كون الإنسان خليفة الله – سبحانه وتعالى – فى الأرض ملكية وتثميراً وتعميراً وتكافلا وشورى وتربية وإخاءً وقدوة فالإسلام يقوم على أساس القدوة.

كيف تطلب منى أن أعمل وأنت رئيسى سارق ناهب للأموال؟

ويتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات على أساس نظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلا عن نظام المداينة فى التمويل الربوى، ومن خلال نظام أولويات واضح ومحدد يبدأ بالضروريات وهى الحاجات التى لا يتصور وجود الحياة البشرية بدونها ثم الحاجيات وهى الأشياء التى ترفع المشقة الزائدة عن أفراد المجتمع، ثم التحسينيات وهى الحاجات التى توفر الحياة الطيبة الكريمة لأفراد المجتمع. وبالتالى الضروريات كخطوة أولى أفضل بكثير من استراتيجية الحاجات الأساسية فى مذهبكم وفى مذاهب الدول المتخلفة.

وفى إطار ميكانيكية التنفيذ يحدد المشروع أدوار القطاعات المؤسسية، أى القطاع العام والخاص والتعاونى تحديداً واضحاً، والقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، والقطاعات الإقليمية الريف والحضر، وقطاعات الاعتبارات الدولية: إقلال الواردات وتشجيع الصادرات .. الخ تحديد كامل وتعاون وتنمية، لا تحديد اختلاف وتضاد ومنافسة وتخريب. فعلى سبيل المثال، دور القطاع العام يتحدد كجزء من دور الدولة الذى يتركز فى تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات الإستراتيجية والمشروعات التى يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص، على أساس أن النشاط الاقتصادى هو أساساً مسئولية القطاع الخاص بجانب توفيرها للخدمات العامة من دفاع وأمن وعدالة، ويتم القيام بهذا الدور من خلال الولايات السلطانية، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة، وعن طريق أنظمة القطائع

والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف، وكلها أنظمة سوف نفصلها عندما نتكلم عن الملكية وعندما نتكلم عن النظام المالى فى الإسلام.

ويقوم المشروع على حقيقة أن الكسب الطيب لا يتحقق بدون جهد أو مخاطرة، لكى تكسب لابد أن تبذل جهداً أو تخاطر بعملك أو بمالك، ومن ثم يتم توزيع ناتج المجتمع وفقا لثلاثة معايير محددة وهى (الأجر) لمن يعمل بأجر، وهو الأجر العادى كما سنفصل فى العمل، ثم (الربح) للعمل المخاطر وللمال المخاطر، ثم (الحاجة) لمن يعمل ولم يحصل على تمام كفايته، أو لم يعمل أصلا بسبب عجز أو شيخوخة، .... الخ على ولى الأمر وعلى المجتمع أن يوفر له تمام الكفاية.

وعلى ذلك يتم النشاط الاقتصادى طبقا لهذا المشروع من خلال السوق الإسلامية، التى تقوم على أساس آليات المنافسة التعاونية، وليست المنافسة القاطعة للرقاب فى الرأسمالية، هى حرية اقتصادية مقيدة منضبطة تحكم إنتاج الطيبات، وليس الخبائث ومن خلال قوى العرض والطلب، وميكانيكية الأسعار، ووفقا للمعاوضات المالية العادلة القائمة على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامى التى سوف نفصلها فى شق النقود والبنوك والاستثمار الإسلامى.

وأخيراً، وليس من باب التكرار نود أن نشدد على أن أصل إنجاح هذا المشروع هو توفير بيئة صحية مناسبة لكى يتعامل الإنسان مع المادة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية كجزء من عبادة الخالق تبارك وتعالى هذا الشرط هو أن يكون الإنسان حرا، وأن يكون غير مستغل وبدون توفير هذا الشرط مهما أوتى المجتمع من موارد سيظل مستغلاً ومتخلفاً. المشروع الإسلامى يقدم بتقدمية وبمصطلحات حديثة وبفعالية تطبيقية الحل لكل المجتمعات شرقاً وغرباً إسلامية وغير إسلامية وشكر الله لكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته